

بالمتنقص في تقديره تصانفه جلد وعلا بتلك الصفة الحادثة
 واضح وان كانت صفة كمال لزوم فوض حدوثها ان لا تكون
 ثابتة للذات العلية في الازل لمنايات الحدوث للازل فلما
 اذن ان تكون الذات العلية ناقصة في الازل لغوات هذه
 الصفة الكاملة لما لا خلاف ان نوت الكمال نقص فتد بان
 كمد ان انصافه تعالى بصفة حادثة يستلزم انصافه جل
 وعلا بصفة نقص سوا قدرت ان تلك الصفة الحادثة صفة
 نقص او قدرت انفا صفة كمال وما كان لزوم النقص على
 التقدير الاول جليا وعلى الثاني خفيا اعني ان اصل العقيدة
 عن التقدير الاول لو صرح لزوم النقص معه وانقصنا على
 بيان الثاني كخفايه فتدلي وقد نانت ذاته العلية في الازل ان
 ان تلك الصفة الحادثة ان كانت صفة كمال يلزم ان تقوت الازل
 في الازل ام لا تكون ثابتة لغايبه لاسمالة كون الحادث قد بان
 صفة ولا يعترض على هذا انه لا يلزم نوات الذات العلية
 كمال هذه الصفة الحادثة لا احتمال انصافه تعالى باعتبارها
 على التوالي لا الى اول لاننا نقول لا يخفى ان هذا الاحتمال باطل
 لانه يتسلسل من باب حوادث لا اول لها وهو ظاهر الاحتمال
 تشك هذا اعراض على هذا البرهان الثالث وتقريره ان يقال
 ما ذكرتموه من لزوم النقص له تعاريف على تقدير انصافه تعالى
 بصفة حادثة غير مسلم وقولكم في بيان لزوم ذلك لان تلك
 الصفة لا بد وان تكون صفة كمال وقد نانت الذات في الازل
 ونوت الكمال نقص لا يصح لاننا نقول لها كانت ذاتة جل وعلا
 ازلية فما المانع ان يقال بانصافه قبل تلك الصفة الحادثة

الزوجة

الفروقة بانها لتعال على النعاب ١٧ الى اول ولا يتدبر جيد
 الذات كمال هذه الصفة لا في الازل ولا فيما الازل حين
 يلزم النقص والجواب عن هذا الاعتراض ما استرنا اليه
 في اصل العقيدة من ان هذا الاحتمال الذي اعترض به المعترض
 على الدليل باطل قطعا لان ذلك الاحتمال موقوف على اثبات
 حوادث لا اول لها وقد سبق لك برهان اسمالة صفة ويلزم
 ان تكون كل صفة من صفاته تعالى واحدة والازل اجتماع
 المثليين وتخصيص الحاصل وهو كمال تشك يعز انه يجب في
 كل صفة من الصفات التي تقوم بذات مولانا جلد وعلا
 والقدرة والارادة ونحوها ان تكون واحدة فيعمل جلد وعلا
 جميع المعلومات التي لا نهاية لها بعلم واحد ويتدبر على
 جميع التدورات التي لا نهاية لها بتدرة واحدة وتقس
 على هذين ما بقي من الصفات والدليل على وجوب الوحدة
 لكل واحدة من هذه الصفات ما استرنا اليه في اصل العقيدة
 ويعلم انه لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة كان
 يتدبره تعالى يعلم المعلومات بعلم متعدد او يتدبر
 على التدورات بتدرة متعددة او يريد المرادات بآرادة
 متعددة ويتدبر مثل ذلك في سائر الصفات لزوم على هذا التقدير
 اجتماع المثليين وبيان اللزوم ان تعرف اول ان الصفات على
 صوبين متعلقة وغير متعلقة تغير المتعلقة ما لا يطالب بوجوب
 الحاصل الذي يفرضه كالعامة مثلا والمتعلقة فلا في ذلك
 كالم والتدرة ونحوها اما لزوم اجتماع المثليين على تقدير
 السدور في الصفات غير المتعلقة فواضح اذ لو كان له تعالى

لا بد من صفات على مثال
 واحد